

How tough was the 1975 war Aquamarina armament boat

من ملفات الحرب اللبنانية

قصة باخرة الأكوامارينا

نبيل يوسف

قبل ظهر الخميس ٦ تشرين الثاني ١٩٧٥ أدلى رئيس الحكومة رشيد كرامي بتصريح أعلن فيه أنه تبّلع أن باخرة ترسو قبالة مجمع الأكوامارينا في المعاملتين الذي يملكه الشيخ بطرس الخوري تحمل شحنة أسلحة إلى الأحزاب المسيحية، وأنه أوعز إلى قائد الجيش لإصدار أمر بوضع اليد عليها ومصادرة حمولتها.

ما أن بدأت وسائل الاعلام نشر تصريح رئيس الحكومة حتى قامت القيامة من القيادات الاسلامية واليسارية تطالب بحجز الباخرة وتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة.

فما هي قصة تلك الباخرة؟

على أثر الضغوط العربية التي تعرض لها رئيس الجمهورية سليمان فرنجية لوقف القتال ضد الفلسطينيين الذي اندلع في ٢ أيار ١٩٧٣ والتي حالت دون تمكن الجيش اللبناني من السيطرة على المخيمات الفلسطينية، استسلم رئيس البلاد لقدر جديد، هو ضرورة إيجاد جيش آخر غير الجيش اللبناني قادر على حماية الشرعية والأهالي الآمنين.

أواخر حزيران من ذلك العام استدعى رئيس الجمهورية إلى قصر بعدا الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل وعقدوا اجتماعاً مطولاً استعرضوا خلاله التقارير التي وصلتهم عن حجم الفوضى التي تعم البلاد من جراء تجاوزات الفدائيين الفلسطينيين الذين أحكموا سيطرتهم العسكرية شبه الكاملة على معظم قرى وبلدات الجنوب والبقاع، إضافة إلى أحياء واسعة من بيروت لا سيما معظم مداخل العاصمة. وعن وضع القرى والبلدات المسيحية في أطراف الوطن والأخطار التي قد تتعرض لها من قبل المسلحين الفلسطينيين.

في نهاية الاجتماع خلص المجتمعون إلى النتيجة التالية: لا حل سياسياً متاحاً مع المقاومة الفلسطينية، ولا أمل في الاتكال على سوريا للجم المنظمات الفلسطينية بعدما اتخذت دمشق موقع الانحياز لصالح الفلسطينيين، وكذلك هي الحال مع الدول العربية، ولا يمكن الاتكال على الجيش اللبناني بعد اليوم، فالوضع أصبح سيئاً جداً ولا مفرّ من التسلح وتدريب الشباب المسيحي للدفاع عن أرضهم.

بعد أيام عقد اجتماع آخر شارك فيه الرئيس فرنجية وزعيما حزبي الكتائب والاحرار، واستدعي اليه قائد الجيش العماد اسكندر غانم ومدعي عام التمييز القاضي ميشال طعمة ومدير عام الأمن العام العقيد انطوان الدحداح ورئيس الشعبة الثانية في الجيش اللبناني العقيد جول البستاني ورئيس قسم الأمن القومي في الشعبة الثانية الرائد نبيه الهبر.

في بداية الاجتماع أبلغ رئيس الجمهورية المشاركين بقرار التسلح والتدريب الذي اتخذته مع الزعيمان المسيحيان، طالباً مناقشة السبل الأسلم لإنجاح هذا القرار.

في خلاصة النقاش الذي استمر لساعات تقرر أن تقوم الشعبة الثانية في الجيش اللبناني بتسليم مسؤولي الكتائب والاحرار الأسلحة التي يحتاجون إليها، إضافة إلى إرسال بعض الضباط المسيحيين إلى معسكرات التدريب التي كان بدأ الحزبان وبعض الجماعات المسيحية الأخرى إقامتها في جرود المناطق المسيحية، لمساعدة الضباط والرتباء المتقاعدين الذين كانوا يباشروا التدريب فيها

بعد انتهاء الاجتماع تسرعت وتيرة التدريب والتسلح، وشهد صيف العام ١٩٧٣ انشاء أكثر من ١٥ مخيماً للتدريب، من بينها ١٠ مخيمات للقوى النظامية الكتائبية، و ٣ مخيمات لنمور حزب الوطنيين الأحرار، ومخيم للتنظيم اللبناني الذي أشرف عليه مباشرة بعض ضباط الشعبة الثانية، ومخيم لجيش التحرير الزغرتاوي الذي كان يقوده النائب طوني سليمان فرنجية.

هذا النشاط التدريبي الذي شارك فيه المئات من الشبان المسيحيين، لم يبق طي الكتمان، فبدأت بعض الصحف تتحدث عنه، فقامت ضجة حمل لوائها الزعيم الاشتراكي كمال جنبلاط وبعض القوى اليسارية والاسلامية متهمين حزبي الكتائب والاحرار بمحاولة تخريب البلد، فما كان من الشيخ بيار الجميل إلا أن اعترف في ١٠ أيلول ١٩٧٣ بوجود مخيمات لتدريب الشباب للدفاع عن أرضهم وعرضهم، معلناً استعداد حزب الكتائب لإلغاء جميع مخيمات التدريب خلال مهلة ٢٤ ساعة ومنع أي كتائبي من الظهور بلباس عسكري شرط ألا يبقى في لبنان ١٤ مخيماً معسكراً فلسطينياً خارجين عن سلطة الدولة وقوانين البلاد، فإذا استطاعت الدولة اللبنانية أن تستعيد سلطتها على المخيمات الفلسطينية التي أصبحت معسكرات وأن يعود الفلسطيني خاضعاً للقانون اللبناني مثله مثل أي مواطن لبناني، "فوقتها سنلغي مخيمات التدريب، وليس من الجائز أن يطبق على اللبناني ما لا يطبق على الفلسطيني".

رافق النشاط التدريبي المكثف، نشاط تسليحي اقتصر صيف ١٩٧٣ على بنادق خفيفة وبعض الاسلحة المتوسطة القديمة بمعظمها، ولم تكن تلك الأسلحة تفي الغرض من التدريب، خاصة في ظل الكم الهائل من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة التي تمتلكها المنظمات الفلسطينية، فتكثفت الاتصالات لمحاولة الحصول على السلاح المطلوب.

مطلع عام ١٩٧٤ ومن خلال مفاوضات كان أجراها رئيس الشعبة الثانية في الجيش اللبناني العقيد جول البستاني مع الملحق العسكري في السفارة الاميركية في بيروت الكولونيل فورست هانت، وصلت أولى شحنات الأسلحة إلى مطار بيروت بطريقة سرية على متن ٥ طائرات نقل من طراز ١٣٠ C" وشملت عشرة آلاف قطعة سلاح خفيف من طراز كرابين وستين وسلافياء، إضافة إلى عشرات المدافع والهواوين من العيارات الصغيرة.

فور وصول تلك الشحنات استلمها بعض ضباط الشعبة الثانية الأمينين ونقلوها بطريقة سرية إلى بعض الأديرة في جبل لبنان التي كانت الرهينة المارونية وضعتها في تصرف الأحزاب المسيحية، كان أبرزها دير مار روكز مراح المير الواقع على طريق بكفيا - القليعات ودير مار موسى الدوار ودير مار أنطونيوس الجديدة، وأديرة أخرى في كسروان وجبيل والبترون خاصة دير غسطا ودير سيدة طاميش ودير حوب.

من تلك الأديرة بوشر توزيع السلاح على الأحزاب المسيحية فاستلم حزب الكتائب الكمية الأكبر، كما تسلم نمور الأحرار كمية مهمة، ووزعت كميات أخرى على التنظيم وجيش التحرير الزغرتاوي وبعض القيادات المحلية، وأرسلت كميات أخرى إلى بعض القرى المسيحية التي كانت مهددة من قبل المنظمات الفلسطينية مثل رحلة ودير الأحمر والقيبات والقاع وراس بعلبك وجزين والدامور والجية ورميش، ولم يقتصر التوزيع على القوى المسيحية بل شمل بعض القيادات الاسلامية المتعاونة مع الشرعية كالأمير مجيد ارسلان والنائب الدرزي بشير الأعور في المتن الأعلى، والنائب الشيعي السابق محسن سليم المقيم في الضاحية الجنوبية لبيروت والنائب سليمان العلي في عكار والنائب كاظم الخليل في صور، وبعض الزعماء السنة المحليين في بيروت الغربية المناهضين للمنظمات الفلسطينية، وبعض أنصار الرئيس كميل

شمعون من الطائفة الاسلامية السنية كآل سكرية في الفاكهة في البقاع الشمالي، وآل الضاني في طرابلس، وآل الحجار في اقليم الخروب.

في آذار من ذلك العام، وعن طريق تاجر أسلحة لبناني يدعى سر كيس سوغونوليان، كانت لديه علاقات مع المخابرات المركزية الأميركية سافر إلى بلغاريا أربعة مسؤولين عسكريين يمثلون حزبا الكتائب والأحرار بهدف المفاوضة على شحنة أسلحة جديدة، وبعد مفاوضات مع شركات السلاح البلغارية تقرر شراء ٧ آلاف رشاش كلاشينكوف وسلافياء، وقاذفات آر بي جي ومدافع هاون من عيار ٨٢ ميلليمتراً مع ذخائرها والعتاد الملحق بها.

بعد انتهاء المفاوضات، فتح ثريان مسيحيان هما الشيخ بطرس الخوري وناصر صيف جبور الاعتماد المالي لصالح سر كيس سوغونوليان، الذي تكفل بإيصال الشحنة إلى بيروت.

من ثم باشر سوغونوليان اجراءات الشحن، ومن خلال مساعدة الكولونيل الاميركي فورست هانت تمكنت الباخرة التي تحمل السلاح من عبور مضيق الدردنيل التركي، وفي شهر حزيران رست في مرفأ بيروت، وأفرغت بطريقة سرية وبحماية بعض رجال الشعبة الثانية بعض حمولتها، وبسبب تعذر استمرار رسوها في مرفأ بيروت طويلاً واثارة الشكوك من حولها، انطلقت بعد أن خف حملها إلى مرفأ جونية الأضمن، وأفرغت ما تبقى فيها.

وكما تم تفريغ السلاح من الباخرة بطريقة سرية، تكفلت شاحنات مموهة بنقله ليلاً إلى أديرة الرهبة المارونية، وكان على بعض المقاتلين المسيحيين حمل أعداد من صناديق الأسلحة والذخائر على ظهورهم وتوضيها في الأقبية والمستودعات.

بعد وصول الشحنة باشر حزبا الكتائب والأحرار بيع البنادق إلى المقاتلين، وبلغ سعر رشاش الكلاشينكوف مع ألف طلقة ٦٧٥ ليرة لبنانية، وبندقية سلافياء مع ألف طلقة ٦٥٠ ليرة، سدد الحزبيون الثمن تقسيطاً.

إضافة إلى سباق التسليح الذي حفل به العام ١٩٧٤ شهد صيف ذلك العام سجال عنيف كان محوره الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل من جهة والزعيم الاشتراكي كمال جنبلاط من جهة أخرى، وتمحور حول الاتهامات المتبادلة بالتسلح وإقامة مخيمات التدريب.

لم يقتصر هذا السجال على القادة السياسيين، بل شمل أيضاً الصحف اللبنانية، التي شهدت هجومات واتهامات متبادلة، كان أبرزها الهجوم الذي شنته صحيفة السفير اليسارية في ٩ آب ١٩٧٤ على حزبي الكتائب والأحرار والرهبنة المارونية متهمه إياهم بتسليح الشبان المسيحيين وتدريبهم لخراب البلد.

في اليوم التالي ردّت صحيفة العمل الكتائبية في افتتاحيتها "من حصاد الأيام" على كل الكلام الذي يقال حول التسليح، ودافعت عن وجود السلاح بأيدي الكتائب والأحرار الذي هو ظاهرة جديدة مردها إلى الخوف من تهديدات كثيرة، وبنوع خاص، من عجز الدولة وغيابها.

أما الشيخ بيار الجميل فرد على ما نشر في بعض الصحف حول وصول كميات من الأسلحة لحزبي الكتائب والأحرار، مؤكداً على مبدأ أن يكون السلاح في يد الشرعية وحدها، وأضاف أنه يقول "برافو" للذي يدخل سلاحاً إلى لبنان بعد أن تكاثر السلاح الآتي من الخارج في يد طرف واحد. فيما هاجم الرئيس شمعون بعنف اليسار اللبناني وزعيمه كمال جنبلاط متهماً إياه بتحويل بلدته المختارة إلى مستودع كبير للسلاح.

من خلال الصفقتان الكبيرتان اللتان وصلتا عام ١٩٧٤، خاضت الأحزاب والقوى التابعة للجبهة اللبنانية الأشهر الأولى للحرب اللبنانية التي اندلعت في نيسان من العام ١٩٧٥.

مطلع حزيران ١٩٧٥ بدأت الذخائر تنضب، وأصبح هناك حاجة لأسلحة جديدة خاصة المتوسطة والثقيلة، وعن طريق بعض تجار الأسلحة بدأت تعقد الصفقات للحصول على السلاح من الدول الشرقية كالمجر وبلغاريا وتشكوسلوفاكيا لرخص ثمنه ووفرتة بلا رقيب، ولم تتأخر الرهينة المارونية والعديد من الأثرياء المسيحيين، الذين سارعوا لتمويل تلك الصفقات.

كما عمد بعض التجار والسماسرة لشراء كميات من الأسلحة من المخيمات الفلسطينية بأسعار باهظة قاموا بتسليمها إلى أحزاب الجبهة اللبنانية.

عبر مرفأ بيروت وجونيه، ومرفأ الأكوامارينا الواقع إلى الشمال من جونيه، بدأت تصل شحنات الأسلحة، وكانت البواخر الكبيرة لا تستطيع الاقتراب من الشاطئ، فكانت تفرغ صناديق الأسلحة والذخائر في مراكب صغيرة تلاقى البواخر ليلاً في عرض البحر وتنقلها إلى الشاطئ.

صيف ١٩٧٥ توسعت المعارك، وبدأت القرى والبلدات المسيحية الواقعة في الأطراف تتعرض جدياً للاعتداءات الفلسطينية، وكان السلاح المتوافر في تلك القرى بمعظمه سلاح خفيف مع بعض الاستثناءات من الأسلحة المتوسطة، لكن الفلسطينيين بدأوا باستعمال الأسلحة الثقيلة والمدفعية فراحات الدفة تميل إليهم بقوة.

في هذه الأجواء الضاغطة زار قصر بعيدا عدة نواب وزعماء مسيحيين، خاصة أبناء مناطق الأطراف ناقلين إلى رئيس الجمهورية والرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل المخاطر التي تتهدد القرى المسيحية، ومن بين الذين قصدوا قصر بعيدا النواب: حبيب كيروز وجبران طوق وطارق حبشي والنائب السابق قبلان عيسى الخوري الذين نقلوا إلى الرئيس فرنجية مخاوفهم مما قد تتعرض له منطقة دير الأحمر، واستحالة صمود المدافعين عنها في ظل هذا الخل الفاضح في نوعية السلاح، خاصة وأن طريق عيناتا - الأرز ستنقطع بعد أشهر قليلة بسبب تراكم الثلوج.

موقف الرئيس فرنجية لخصه أحد المشاركين في تلك الاجتماعات بان قال لهم أن مستقبل لبنان كوطن ودولة يبدو قاتماً، وهناك مؤامرة تحاك ضده والشركاء فيها كثيرون، وهناك مخططات لإذلال المسيحيين وتركيعهم، ولبنان كسلطة ودولة أصبح عاجزاً عن مواجهة ما يعد له من مخططات بأدوات خارجية وداخلية، ولا مجال بعد اليوم للاتكال على الجيش فلا سبيل لنا سوى الاعتماد على أنفسنا وإغناء ترسانتنا بكل سلاح متوفر وكل عتاد ضروري.

على أثر تلك الاجتماعات، وبسبب الوضع العسكري الضاغط تشكّلت لجنة أخذت على عاتقها تأمين السلاح خاصة المتوسط والثقيل منه مهما كان ثمنه، وضمت النائب جبران طوق، وطانيوس سابا رئيس اقليم عاليه الكتائبي ممثلاً حزب الكتائب والشيخ بطرس الخوري ممثلاً الرئيس سليمان فرنجية والسيدان جورج أبو عضل وجو عريضة عن حزب الوطنيين الأحرار وصاحب بنك الاعتماد الشعبي الشيخ جو كيروز شقيق النائب حبيب كيروز، وراهب لبناني إضافة إلى عدة ممولين مسيحيين تكفلوا بمساعدة أعضاء اللجنة على تغطية ثمن السلاح، ودعمت الرهينة المارونية هذه اللجنة بقوة.

باشر أعضاء اللجنة اتصالاتهم لتأمين السلاح، لكن واجهتهم عدة عقبات أبرزها خمسة:

- ١- ضغط الوقت، بحيث أن جميع الجبهات أصبحت بحاجة ماسة إلى السلاح وفي أسرع وقت ممكن.
- ٢- عدم امكانية عقد صفقات مهمة مع تجار السلاح الذين كانوا يزودون أحزاب الجبهة اللبنانية بالسلاح الخفيف، بسبب تعذر تأمينهم لسلاح متوسط وثقيل.
- ٣- ثمن الأسلحة موضوع الحاجة الملحة مرتفع جداً.

٤- شراء السلاح من الخارج لصالح جماعة وليس دول أمر صعب جداً.

٥- امكانية إيصال شحنات الأسلحة الثقيلة إلى الشواطئ اللبنانية محفوف بالمخاطر، خاصة وأن البحر الأبيض المتوسط أصبح مجمّعاً لأساطيل قوى متعادلة، ومسرحاً للقرصنة البحرية.

لم ييأس أعضاء اللجنة، فسافر بعضهم إلى أوروبا في محاولة للحصول على أي سلاح متوفر، وبعد مفاوضات شاقة مع عدة مسؤولين حكوميين أوروبيين ورغم شرح أعضاء اللجنة للمخاطر التي يتعرض لها لبنان، واستعدادهم لدفع ثمن السلاح مهما بلغ لم يصلوا إلى نتيجة. فاقترح النائب جبران طوق أن يتوجهوا إلى بعض الدول الأفريقية، حيث المفاوضات مع حكوماتها قد تكون أسهل.

بالفعل غادر النائب جبران طوق إلى دولة غانا التي له فيها علاقات قديمة مع بعض قياديينها بسبب الوجود القديم لعائلته في تلك الدولة.

بعد وصوله إلى غانا باشر اتصالاته مع قيادات تلك البلاد الأفريقية، خاصة القيادات العسكرية الذين تفهموا المطالب وأبدوا استعدادهم للمساعدة.

لم تمض أيام قليلة حتى أرسل النائب طوق برقية لرفاقه من أعضاء اللجنة الذين بقوا في أوروبا يعلمهم فيها أنه استطاع الحصول على الموافقة لتأمين السلاح ولم يبق سوى التفاوض على ثمنه وتأمين باخرة لشحنه إلى لبنان، وسرعان ما وصلت البرقية إلى بيروت، ورد قادة الجبهة اللبنانية بوجوب الإسراع قدر المستطاع لأن وضع الجبهات ما عاد يحتمل.

خلال أيام قليلة تم شراء كميات من الأسلحة المتوسطة والثقيلة مع كميات كبيرة من الذخائر فاقت بكثير ما كان يأمل أعضاء اللجنة بشرائه، ورغم دفعهم أموالاً طائلة ثمن الصفقة وما رافقها من اكراميات فقد غمر قادة أحزاب الجبهة اللبنانية وأعضاء اللجنة شعور عارم بالفرح.

بعد تأمين السلاح أصبحت المشكلة تأمين الباكسة التي ستقله إلى الشواطئ اللبنانية، وهنا بدأ بحث آخر فقد رفضت جميع شركات الشحن البحري شحن السلاح، إلى أن وافق صاحب إحدى بواخر الشحن على نقل الشحنة لقاء مبلغ كبير جداً، وبدأ تحميل الشحنة.

رغم السرية المطلقة التي رافقت شراء السلاح وتوضيبيه وتحميله، يبدو أن مخابرات إحدى دول أوروبا الشرقية ويعتقد أنها رومانيا عرفت بأمر الشحنة، وأوصلت الخبر إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي استطاع بعض مسؤوليها الاتصال بصاحب الباكسة مهددينه بالقتل ونسف باخرته بمن فيها.

خاف صاحب الباكسة وعدّل عن رأيه ناقضاً الاتفاق السابق وباشر تفريغ الباكسة مدعياً أن ثمنها بالملايين، وأن على متنها ٣٠ بحاراً حياتهم مهددة بالخطر، ما دفع النائب طوق الذي كان لا يزال في غانا يتابع تحميل الباكسة للتدخل مجدداً عارضاً على صاحب الباكسة والقبطان اكراميات كبيرة ومغرية، متعهداً بدفع ثمن الباكسة إذا تعرضت لأي سوء.

فيما المفاوضات بين النائب طوق المدعوم من ضباط غانيين كبار من جهة وصاحب وقبطان الباكسة من جهة أخرى قائمة، راحت البرقيات التي مصدرها لبنان تصله من أوروبا تستعجل اتمام الصفقة ووصول الأسلحة إلى لبنان، وكانت كل الأخبار الواردة سيئة جداً، فقد اجتاحت الفلسطينيين بلدة بيت ملات في عكار، وارتكبوا مذبة دير عشاش قرب طرابلس، وزغرنا تعرضت لهجوم كبير استطاع المدافعون عنها صدّه، والبلدات المسيحية في عكار تتعرض لاعتداءات متكررة من المقاتلين الفلسطينيين، والخطر يقترب أكثر فأكثر من بلدات دير الأحمر والقيبات وزحلة والدامور والجيه وجزين والقاع والقلعة ورميش، كما أن وضع الجبهات في العاصمة ليس بأفضل حال.

هذه الأخبار السيئة والالاحاح الشديد من بيروت باستعجال وصول الأسلحة، رفعت وتيرة المفاوضات وبعد أخذ ورد طويلين ومفاوضات مضنية وافق صاحب الباخرة على الابحار إلى بيروت لقاء مبلغ اعتبر وقتها خيالياً.

في سرعة قياسية تم تحميل الباخرة وانطلقت باتجاه مضيق جبل طارق للدخول إلى البحر الأبيض المتوسط، فيما ركب النائب جبران طوق الطائرة إلى فرنسا، ومنها عاد مع من كان في أوروبا من أعضاء اللجنة إلى بيروت منتظرين اتصالاً من قبطان الباخرة يعلمهم باقترابه من السواحل اللبنانية.

مرّ نحو أسبوع ولم يتصل القبطان، فدبّ القلق في أعضاء اللجنة، ثم وصل خبر إلى البيت المركزي الكتائبي مصدره الشعبة الثانية في الجيش اللبناني يفيد أن جهاز التنصت في الجيش تمكّن من التقاط برقيات بين بعض المنظمات الفلسطينية تتحدث عن باخرة سلاح قادمة إلى الشواطئ اللبنانية وتطلب اغراقها، كما وصلت معلومات أخرى قد يكون مصدرها السفارة الفرنسية في بيروت تفيد أن البحرية الاسرائيلية تراقب الشواطئ اللبنانية مراقبة دقيقة وهناك خوف من مصادرة الباخرة كي لا تقع في أيدي المنظمات الفلسطينية.

هنا دبّ الرعب في قيادات الجبهة اللبنانية وأعضاء اللجنة، خاصة وأن أموالاً طائلة أنفقت على شراء السلاح وتأمين نقله إلى الشواطئ اللبنانية، ومجرد فقدان هذه الباخرة نهاية الصمود في لبنان، وكانت ساعات صعبة وعصيبة مفتوحة أمام كل الاحتمالات الكارثية: لقد كانت تلك الباخرة أشبه بحمامة في نادي صيد الحمام والصيادون يقظون، أما صاحبها فمغلول اليدين معصوب العينين.

أصبحت الساعات والدقائق تمر بطيئة جداً، ولا اتصال من قبطان الباخرة، إلى أن تلقى النائب جبران طوق فجأة اتصال من القبطان يبلغه فيه أنه خاف من متابعة الطريق إلى بيروت فحوّل وجهه ابحاره إلى اليونان بانتظار أن يتمكن من الاتصال بببيروت، ورسا بالباخرة في أحد المرافئ اليونانية تحت ستار الحاجة إلى المؤونة والوقود وبعض أعمال الصيانة.

ردّ النائب طوق على القبطان طالباً منه البقاء مكانه بانتظار أن يصل أحد اليه، وعلى الفور تم اطلاق الرئيس فرنجية والرئيس شمعون والشيخ بيار الجميل والأبائي شربل قسيس على الاتصال، وتقرر أن يسافر النائب طوق والسيد جو عريضة وراهب لبناني إلى اليونان يرافقهم بعض المسؤولين العسكريين للاجتماع بالقبطان ودرس الخطوات التالية. وقبل الانطلاق تم وضع خطة تقضي بتغيير ألوان الباخرة وعلمها وخط سيرها للوصول إلى شاطئ جونييه.

من مرفأ جونييه انطلق قارب سريع باتجاه قبرص وعلى متنه المسافرين إلى اليونان، ومن لارنكا ركبوا الطائرة إلى اليونان التي وصلوها خلال ساعات، وبعد اجتماع مطول مع القبطان لم يخل من صعوبات اتفق خلاله على خطة سير الباخرة، ونال القبطان والبحارة اكرامية جديدة، عاد المسافرون إلى قبرص ومنها إلى جونييه.

على ضوء الخطة التي اتفق عليها، عمد القبطان إلى تغيير لون الباخرة واسمها وجنسيته في مدة لا تتجاوز الأسبوع، كان خلالها المتربصون شراً بالباخرة ما زالوا يرصدون الأفاق منتظرين اقترابها من الشاطئ اللبناني، وكانت برقياتهم يلتقطها جهاز التنصت في الشعبة الثانية، ولكن بعد مرور وقت على انتظارهم وصول الباخرة الموعودة دون ظهور أي أثر لها، يبدو أن الفلسطينيين سئموا المراقبة، معتقدين أن كل القصة أكذوبة مركبة المقصود منها الالهاء عن عملية أخرى في مكان آخر.

لم تكد تمر ٢٤ ساعة على التقاط جهاز التنصت في الشعبة الثانية البرقية الفلسطينية بفك المراقبة، حتى تلقى النائب جبران طوق برقية من قبطان الباخرة يعلمه أنه أصبح مقابل شواطئ جبيل وهو يقترب من الساحل، لكنه سيبقى على مسافة من الشاطئ لأن حجم الباخرة يمنعه من الاقتراب.

على الفور تم ابلاغ أعضاء اللجنة، ومع غروب الخميس ٣١ تشرين الأول ١٩٧٥ شاهد بعض مقاتلي نمور الأحرار المتواجدون على سطح الرابية مارينا في الصفرا الباخرة تقترب من الشاطئ فتم اعلام الرئيس شمعون، وسرعان ما وصل الشيخ بشير الجميل وداني شمعون وأعضاء اللجنة مع عدد من المسؤولين العسكريين.

فيما الليل بدأ ينشر سواده، راحت الزوارق الصغيرة تنطلق من موانئ بلدات: طبرجا والصفرا والعقبة والبوار والمعاملتين باتجاه الباخرة وعلى متنها عناصر من أحزاب الجبهة اللبنانية، وسرعان ما بدأ إفراغ الباخرة ونقل الصناديق إلى الزوارق التي حملتها إلى الموانئ التي انطلقت منها، وبدأ تحميلها في الشاحنات التي انطلقت إلى الأديرة والمخازن.

صباح الجمعة ١ تشرين الثاني تسارعت وتيرة العمل، وتم استقدام عشرات الشبان والمقاتلين، وراحت الشاحنات المحملة بالأسلحة والذخائر تغادر الموانئ إلى القرى والبلدات والمراكز العسكرية.

يتذكر أحد المسؤولين العسكريين السابقين أن أولى الشاحنات التي انطلقت يومها كانت وجهتها دير الأحمر، خاصة وكان هناك خوف من أن تقطع طريق الأرز - عيناتا بسبب تراكم الثلوج، فكان إصرار من القيادات البشراوية لتأمين السلاح والذخائر لدير الأحمر في أسرع وقت.

تبعها شاحنة أخرى ووجهتها جزين، وخوفاً من وقوعها في أيدي القوات الفلسطينية في محيط مدينة صيدا سلكت الشاحنة طريق ترشيش - زحلة - صغبين، ومن البقاع الغربي دخلت إلى جزين. وكانت معظم الشاحنات، خاصة المتوجهة إلى القرى الواقعة في الأطراف تنطلق بحماية غير منظورة من قبل دوريات لشباب أحزاب الجبهة اللبنانية كانت تستكشف وتؤمن لها الطريق.

لدى المسؤولين العسكريين الذين كانوا يومها متواجدين عند مرفأ الأكوامارينا والموانئ المجاورة كم هائل من الأخبار والروايات حول ظروف تحميل الشاحنات وتوجيهها إلى القرى والأديرة.

يتذكر مسؤول عسكري سابق أنه لم يكن هناك مشكلة في توجيه الشاحنات إلى الأديرة الواقعة في الأقضية المسيحية، لكن المشكلة كانت عند إرسال الشاحنات إلى الأطراف، خاصة في ظل الخطر الشديد من أن تقع في أيدي المنظمات الفلسطينية، وقد غامر العديد من السائقين بقيادة شاحناتهم وعبورهم المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون خاصة طرابلس ومخيمات الشمال، واتبع السائقون يومها بمعاونة أدلاء محليين طرقاً جانبية يعرفونها جيداً تمر بمعظمها في قرى مسيحية.

مرت خمسة أيام وعملية التفريغ لا تتوقف ليلاً نهاراً، وكان يتم تبديل الشبان والمقاتلين دون أن يتوقف العمل لحظة واحدة، لكن مع الوقت ظهر أن عملية التفريغ بواسطة الزوارق واللاتشات الصغيرة عملية بطيئة جداً وغاية في الصعوبة، فطوال خمسة أيام من العمل المضني لم يكن تم تفريغ ربع الحمولة، إضافة إلى أن العمل كان محفوفاً بالمخاطر ليس أقلها حال البحر الهائج، الذي قد يوقع الصناديق من على ظهر المراكب الصغيرة.

صباح ٤ تشرين الثاني، تقرر أن يتم احضار باخرة أصغر تستطيع الدخول بسهولة إلى خليج مرفأ الأكوامارينا، بحيث يتم نقل الصناديق من الباخرة الرئيسية إليها ومن ثم تنقلها إلى الشاطئ، وتكفل الشيخ بشير الجميل بتأمين الباخرة، وغروب ذلك النهار كانت الباخرة المطلوبة تقف بمحاذاة باخرة الأسلحة والرافعات تنقل الصناديق إليها، ومع تباشير صباح ٥ تشرين الثاني كانت الباخرة الصغيرة تتقدم إلى داخل مرفأ الأكوامارينا، وخوفاً من أية مضاعفات تقرر تسريع العمل قدر المستطاع فتم احضار مئات المقاتلين، كما أحضر جميع الشباب الذين كانوا يتدربون في مخيم ريفون التابع للواء الجبل (بقيادة هنري صفير)، إضافة إلى عشرات الشبان الذين نزلوا من بشري، ووصل النائبين طوني فرنجية والأب سمعان الدويهي مع مجموعات من الشبان الزغرتاويين، وبدأ الجميع أوسع عملية تفريغ، وكانوا يسابقون الوقت

والرافعات لا تتوقف ثانية عن العمل، فيما الشاحنات المحملة تنطلق بحماية المقاتلين ووجهتها الأديرة ومخازن الأسلحة خاصة في الجبال.

ليلاً تم إفراغ الباخرة وعادت لتقف قرب باخرة الأسلحة لتنتقل ما تبقى من صناديق أسلحة وذخائر واستمرت عملية نقل الصناديق حتى ساعات الفجر الأولى، عندما عادت الباخرة الصغيرة إلى داخل مرفأ الأكوامارينا لتبدأ عملية إفراغ الصناديق في الشاحنات.

لم تكد تمرّ ساعات قليلة من صباح ٦ من تشرين الثاني، حتى قام رئيس الحكومة بفضح قصة الباخرة وقامت القيامة.

هنا دبّ الخوف في صفوف المسؤولين عن عملية التفريغ لأنهم كانوا ما زالوا بحاجة أقله لثلاثة أيام عمل متواصلة ليلاً نهاراً لإتمام عملية التفريغ، لكن الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل أرسلوا أوامر واضحة باستمرار عمليات التفريغ مهما كانت النتائج.

في بيروت، وصف رئيس الحكومة رشيد كرامي الوضع بالخطير جداً، معتبراً أن قضية الباخرة الراسية قبالة شاطئ جونية خطيرة جداً، وأنه تبلغ منذ مساء البارحة بقصة الباخرة وقضي الليل ساهراً يحاول معالجة الوضع وقد أصدر أوامره بصفته وزيراً للدفاع لسلاح البحرية اللبنانية لاحتجاز الباخرة، لكن صباحاً اكتشف أن أوامره لم تنفذ، فلم تتحرك أي قطعة بحرية حربية من قاعدة جونية البحرية والعمل ما يزال قائماً في مرفأ المعاملتين، وأضاف أنه متوجه إلى قصر بعيداً للاجتماع بالرئيس فرنجية.

الساعة التاسعة صباحاً، وصل الرئيس كرامي إلى قصر بعيداً، والتقى الرئيس فرنجية بحضور الوزير فيليب تقلا لأكثر من ساعة ونصف، خرج ليدلي بتصريح لم تبثه الاذاعة اللبنانية ولا تلفزيون لبنان، أبرز فيه بعض جوانب ما أسماه أزمة الباخرة، التي ما تزال تفرغ السلاح على مرأى ومسمع من الجيش الذي يعجز عن القيام بما يفرضه الواجب، متهماً الأميرال فارس لحود قائد سلاح البحرية في الجيش اللبناني بتغطية ما يجري في خليج جونية القريب من مقر قيادته، وأشار إلى موقف قد يتخذه. وفسّر البعض هذا الموقف بأنه اتجاه نحو الاستقالة. وغادر إلى السراي لحكومي.

لاقى موقف رئيس الحكومة، كل من الرئيس صائب سلام الذي أدلى بتصريح هاجم فيه تفريغ الأسلحة في جونية، رافضاً القول إن هذا السلاح لحماية المسيحيين، وطالب بموقف واضح من الحكومة. فيما اتخذ الزعيم كمال جنبلاط موقفاً متشنجاً رافضاً عصيان أوامر رئيس الحكومة الذي هو في الوقت نفسه وزيراً للدفاع من قبل قائد الجيش العماد حنا سعيد الذي اتهمه بأنه يتلقى الأوامر من الرئيس كميل شمعون خلافاً للأصول، كما اتهم رئيس الجمهورية وفريقاً من الضباط المسيحيين بالتواطؤ مع الميليشيات المسيحية لتسهيل إمرار الأسلحة إليها.

أما الرئيس كرامي، وفور وصوله إلى القصر الحكومي أجرى عدة اتصالات شملت مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد والامام موسى الصدر والرئيس صائب سلام والرئيس عبدالله اليافي والزعيم كمال جنبلاط، واتفق معهم على عقد قمة إسلامية في مقر المفتي في عرمون.

في القصر الجمهوري في بعيداً، وفور مغادرة الرئيس كرامي غاضباً وصل رئيس الشعبة الثانية في الجيش اللبناني العقيد جول البستاني يرافقه الأميرال فارس لحود وبعض الضباط والتقوا الرئيس فرنجية شارحين الوضع

يتذكر أحد المشاركين في الاجتماع أن أول سؤال سألته الرئيس فرنجية كان حول كمية السلاح الذي تم تفريغه حتى الساعة والوقت المتبقي لإنهاء عمليات التفريغ، فردّ الأميرال لحود أن العمل ما يزال قائماً وحتى الساعة تم إنزال نحو ثلثي الكمية وما زال العمال بحاجة أقله لثلاثة أيام عمل متواصلة لإنهاء التفريغ.

ثم عرض رئيس الشعبة الثانية للوضع السياسي المستجد بعد تصاريح الرئيس كرامي والرئيس سلام والزعيم كمال جنبلاط مقترحاً مصادرة الباخرة من قبل الجيش اللبناني، ومن ثم تعتمد الشعبة الثانية لتسليم ميليشيات الجبهة اللبنانية الأسلحة المصادرة بعد انحسار التشنج السياسي.

استمع الرئيس فرنجية لطرح العقيد جول البستاني دون أن يعلق، ثم طلب من الضباط الاجتماع بالرئيس كميل شمعون في مكتبه المجاور، وبحسب العقيد جول البستاني فإن رئيس الجمهورية أعطى موافقته على الاقتراح، فيما يشير أحد الضباط الذين شاركوا في الاجتماع أن رئيس الجمهورية لم يوافق تماماً وأن أوحى أنه لا يمانع بهذا الحل إن كان يجنب البلاد مشكلة جديدة.

بعد خروجه من المكتب الرئاسي قصد العقيد جول البستاني ومن معه وزير الداخلية الرئيس كميل شمعون الذي كان اتخذ مكتباً له في القصر الجمهوري، قريباً من مكتب الرئيس بسبب تعذر انتقاله إلى وزارته، وعرض عليه الاقتراح بحضور الشيخ بطرس الخوري وجورج أبو عضل.

لوهلة أبدى رئيس الجمهورية السابق تجاوباً بعدما أصغى إلى الحجج التي ساقها رئيس الاستخبارات اللبنانية، ولا سيما منها ضرورة عدم احراج رئيس الحكومة ودفعه إلى الاستقالة بعدما كان لوح بها. وأكد العقيد بستاني للرئيس شمعون أن الشعبة الثانية ستعيد شحنة الأسلحة المصادرة إلى أصحابها ما دامت هي من تزودهم أسلحة في بعض الأحيان من مخازنها.

خرج العقيد البستاني من مكتب الرئيس شمعون معتقداً أنه حاز موافقته، وتوجه إلى وزارة الدفاع وأطلع قائد الجيش على الاتفاق، ثم أصدر العماد حنا سعيد أوامره للقاعدة البحرية في جونية باحتجاز الباخرة، وعلى الفور تحركت من قاعدة جونية البحرية خافرتان ووجهتهما الباخرة المقصودة، وقبل أن تصلا إلى قرب السفينة تلقى قائد الدورية أوامر جديدة من الأميرال فارس لحدود بالتوقف بعيداً عن السفينة وانتظار أوامر جديدة.

ماذا حصل لتغيير الأوامر؟

تبين أن الرئيس شمعون لم يعط موافقة واضحة على اقتراح العقيد جول البستاني، فبعد مغادرة رئيس الشعبة الثانية القصر الجمهوري والتأكد من أن سلاح البحرية في الجيش اللبناني قد يعتمد إلى مصادرة الباخرة، استنفرت مجموعات مسلحة من حزبي الكتائب والأحرار ولواء الجبل، وتمركزوا قبالة شاطئ المعاملتين، وتم تركيز أسلحة متوسطة وثقيلة لضرب الخافرتان البحريتان إذا اقتربتا من باخرة السلاح، كما سجّل ظهور مسلح كثيف لشباب من كسروان قبالة القاعدة البحرية في جونية مهددين باقتحامها، فيما راح يسود مدينة جونية والساحل الكسرواني حال من الغليان الشديد وظهور مسلح خاصة مع وصول مجموعات مسلحة من زغرta وبشري والبترول والمتن، وحتى داخل القاعدة البحرية كان هناك حالة تملل لدى الضباط والرتباء والجنود المسيحيين.

في هذه الأجواء أرسل الأميرال فارس لحدود برقية إلى قيادة الجيش يشرح فيها الوضع في القاعدة البحرية في جونية ومحيطها مقترحاً توقيف العملية خوفاً من حمام دم، كما تلقت قيادة الجيش عدة تقارير تبلغ عن حال الاستنفار على الشاطئ قبالة الباخرة، فأصدرت التعليمات للأميرال لحدود بتوقيف العملية، وتوقفت الخافرتان قبالة الباخرة المقصودة.

فيما الاستنفار العسكري عند شاطئ كسروان في أعلى درجاته، وأعمال التفريغ تسير بسرعة، انعقدت عند الرابعة عصراً القمة الإسلامية في عرمون وضمت المفتي الشيخ حسن خالد والامام موسى الصدر ونائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين والرئيس رشيد كرامي والرئيس صائب سلام والرئيس عبدالله

اليافي والزعيم كمال جنبلاط والنائب حسين الحسيني، وشارك في جانب من الاجتماع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات يرافقه صلاح خلف "أبو أياد".

اقتصرت مداولات القمة على قضية باخرة الأكوامارينا والاجراء الواجب اتخاذه من قبل رئيس الحكومة.

خلال الاجتماع اتصل المفتي خالد البطريرك خريش وروى له تفاصيل قصة الباخرة كما رواها الرئيس كرامي، وأخير البطريرك الماروني أن الوضع الناشئ عن قضية الباخرة خطير جداً، وهذا السلاح الواصل يهدّد الوحدة الوطنية ويعطلّ رغبة اللبنانيين في التعايش ويفتح باب الأزمة على مصراعيه، وطلب من البطريرك اجراء الاتصالات والضغوط اللازمة للمساهمة في حل التعقيدات الجديدة.

بعد فترة قصيرة، وفيما اجتماع عرمون ما يزال قائماً، اتصل البطريرك خريش بالمفتي خالد وأبلغه أنه يولي موضوع الباخرة اهتمامه وهو يقوم بمساعي لحل الأمر سريعاً، راغباً من المجتمعين ضبط الأعصاب وتهذئة الخواطر لمعالجة الأمور بالحسنى.

بعد ساعات من المداولات قرّر رأي المجتمعين في عرمون على عدم تقديم استقالة الحكومة والمطالبة بإجراءات وتدابير عاجلة بحيث يأخذ القانون مجراه، وتقرر ابقاء اجتماعاتهم مفتوحة.

قراءة الساعة الثامنة ليلاً خرج الزعيم كمال جنبلاط من الاجتماع وأدلى بتصريح هاجم فيه قائد الجيش، متهماً بعض ضباط الجيش بالتنسيق مع الرهبان وميليشيا الكتائب والاحرار لإبقاء الفتنة في لبنان واستمرار المجازر لمدة طويلة، ولم يوفر في هجومه قائد سلاح البحرية وقائد ثكنة صربا اللذان رفضا مع ضباطهما تنفيذ أوامر وزير الدفاع مطالباً بإحالة جميع الضباط المشاركين في قضية الباخرة إلى المحكمة العسكرية وطردهم ليكونوا عبرة لغيرهم. وطالب بالعمل على رفع الجيش إلى المستوى الوطني وناقذه من مهاوي الطائفية التي انزله إليها قائد الجيش السابق (العماد اسكندر غانم).

فيما أعلن الرئيس اليافي دعمه للرئيس كرامي معتبراً حادثه الباخرة خطيرة جداً. فيما أعلن الامام الصدر أنه في ظل الاجواء المريحة التي بدأت تسود البلاد فوجئ بفضيحة رسو الباخرة المليئة بالسلاح وتقاعس المسؤولين عن واجبهم تجاهها على رغم أوامر رئيس الوزراء، واعتبر خبر وصول الباخرة كخبر وصول ورقة نعي لألف مواطن آخر من جديد. وأضاف أن الاجتماعات ستبقى مفتوحة وستتوسع لتشمل جميع الشخصيات الوطنية.

أما حزب الكتائب اللبنانية، فأصدر ليلاً بياناً بثته اذاعة صوت لبنان التابعة له التي عادت للبث قبل يوم واحد، بعد أن كان أوقفها الحزب قبل أشهر بناء لطلب السلطة الرسمية مساهمة في التهذئة العامة ولإتاحة فرصة النجاح أمام مساعي التسوية عبر الحوار الوطني.

لم ينف البيان الكتائبي المختصر قضية الباخرة، وشدّد على وجوب جعل حظر التسلح يشمل كل المرافق والمناطق والحدود، مؤكداً تأييد الحزب لكل تدبير يتخذه رئيس الحكومة لفرض سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية.

كما أذاع صوت لبنان بياناً موقعاً باسم شباب كسروان جاء فيه أنهم (شباب كسروان) يعلنون وقوفهم إلى جانب قضية الباخرة دون تردد وأن كرامتهم لا تدعهم يتركون فريقاً وطنياً عرضة للإساءة والتعسف والتمييز والتعصب من جراء عملية باخرة على متنها أمتعة مختلفة والشواطئ اللبنانية تشهد رسو العديد من البواخر المثقلة بالأسلحة والذخائر وهي تفرغ في وضح النهار وأمام أعين رجال الدولة. وتحذّي البيان السلطة ورئيس الحكومة تحديداً أن يتمكن من مصادرة

قطعة سلاح واحدة من بواخر الغرباء والأحزاب اليسارية، ورفض البيان "أن نكون نحن اللبنانيين هنا لنطلب براءة ذمة من أحد"، وأن يكون المسيحيون ضحية مؤامرة علنية.

عند شاطئ المعاملتين، غادرت ليلاً مرفأ الأكوامارينا الباخرة الصغيرة باتجاه باخرة السلاح الراسية قبالة الشاطئ وقبالتها خافتاً سلاح البحرية اللبناني، لتتقل كمية من الأسلحة والذخائر، فيما استمر الاستنفار العسكري للمقاتلين عند الشاطئ وقبالة قاعدة جونية البحرية.

في مقابل الاستنفار السياسي الذي أعلنه الرئيس رشيد كرامي وحلفائه، كان هناك استنفار سياسي آخر قام به قادة أحزاب الجبهة اللبنانية، الذين كان رجالهم يفرغون السلاح، وقاربة منتصف تلك الليلة عقد اجتماع في جونية حضره الشيخ بشير الجميل وطوني فرنجية وداني شمعون وهنري صفيير وسليم كرم ورئيس الرابطة المارونية شاكراً أبو سليمان وعدد من الرهبان وبعض مسؤولي حزبي الكتائب والأحرار وأعضاء من لجنة شراء الأسلحة، وعدد من النواب منهم الأب سمعان الدويهي وحبيب كيروز وطارق حبشي وجورج سعاده وادمون رزق والياس الهراوي، خصص لدرس الخطوات التالية بعد الفضيحة التي أثارها الرئيس كرامي، وكان تأكيد من الجميع على استمرار إفراغ الحمولة مهما كانت النتائج، وإصرار من النواب على ضرورة توزيع السلاح في أسرع وقت ممكن على مناطقهم المهددة بالسقوط.

خلال الاجتماع وصل العقيد أنطوان بركات موفداً من الرئيس سليمان فرنجية، وأبلغ المجتمعين أنه لا يمكن استمرار منع الجيش من الاقتراب من الباخرة وتفتيشها، ويجب إيجاد حل لهذه المشكلة، فاقترح بعض المشاركين أن يصعد إلى الباخرة بعض الضباط الأمنيين ويكتبوا تقريراً ينفون فيه وجود الأسلحة.

رد أحد الضباط وكان وصل مع العقيد بركات أن معلومات الشعبة الثانية تؤكد أن الرئيس رشيد كرامي الذي هو أيضاً وزيراً للدفاع قد يصرّ على تفتيش الباخرة من قبل ضباط يرسلهم بنفسه.

هنا وصل الجميع إلى ما يشبه الحلقة المفرغة. إلى أن أتى الحل من أحد الرهبان الذي اقترح أن يصعدوا إلى الباخرة بعض رؤوس الماعز ويقولوا إنها باخرة تحمل شحنة مواشي، وتكفل بإحضار الماعز خلال ساعات.

لم يكن أمام المجتمعين حلّ آخر، فتقرر أن يبلغ العقيد بركات رئيس الحكومة بأنه سيتم تفتيش الباخرة صباح اليوم التالي.

بعد انتهاء الاجتماع التقى الشيخ بشير الجميل وداني شمعون وفداً وصل من قرى الشريط الحدودي (مرجعيون والقلبيعة ورميش ودبل وعين أبل) أتوا لاستلام حصتهم من السلاح وضعت خلاله اللمسات الأخيرة على خط سير الشاحنة إلى الجنوب التي تقرر أن تسلك طريق ترشيش – زحلة - البقاع الغربي وعدم عبور الطريق الساحلية.

مع ساعات الصباح الأولى كانت تقف عند ميناء طبرجا شاحنة بيك أب وعلى متنها راعٍ هبط من جرود كسروان ومعه نحو عشرة رؤوس من الماعز.

يتذكر أحد المقاتلين وكان وقتها يقف عند رصيف الميناء أن المشهد كان مضحكاً جداً، فقد رفض الراعي الهابط من أعالي كسروان ركوب البحر مع قطيعه، وأعلن أنه سينتظر عودة الماعز عند رصيف الميناء، ورغم محاولة البعض إقناعه رفض الترحل عن موقفه، ولم يكن أمام الشباب سوى نقل رؤوس الماعز إلى زورق صغير وإيصالها إلى الباخرة. وكان مشهداً مضحكاً جداً: رؤوس الماعز مثبتة بالأرض ترفض الانتقال إلى الزورق وهي تطلق ثغائها، وعدد من الشباب يحاولون جرها وحتى حملها ونقلها إلى الزورق، وبعد جهد جهيد انطلق الزورق بحمولته إلى الباخرة، وهناك كانت معاناة أخرى خلال إصعاد الماعز بالرافعة إلى الباخرة، لكن في النهاية وصلت الماعز إلى الباخرة وبدأ انتظار وصول ضباط الجيش اللبناني.

لم تتأخر بعثة الجيش اللبناني بالوصول، فبعد أن وصلتته برقية بتكليفه لتفتيش الباخرة، وبعد التأكد أن كل شيء أصبح جاهزاً، انطلق الأميرال فارس لحود من قاعدة جونية البحرية للإشراف على عملية التفتيش.

صعد الأميرال لحود إلى الباخرة وشاهد الماعز واستفسر عن الوقت المتبقي لإنهاء تفريغ الصناديق ثم عاد إلى القاعدة وأرسل برقية يؤكد فيها أن الباخرة تحمل شحنة مواشي.

كما تم إرسال ثلاثة جنود من قاعدة جونية البحرية إلى المحكمة العسكرية، وأدلووا بإفاداتهم أمام المدعين العسكريين أسعد جرمانوس ووفيق الحسامي، أكدوا فيها أنهم صعدوا إلى الباخرة وشاهدوا صناديق خشبية تحوي معلبات وكميات من الأخشاب ورؤوس من الماعز.

لم يقصد أي من هؤلاء الجنود يومها الباخرة، بل تم اختيارهم لأنهم موضع ثقة، وكانوا قبل توجههم إلى المحكمة العسكرية التقوا محامٍ كتائبي معروف لَقْنهم ما يجب أن يقولوه، وأبلغهم أن القاضي جرمانوس سيساعدهم.

لم يقتنع الرئيس رشيد كرامي بتقرير الأميرال فارس لحود وإفادة الجنود أمام المحكمة العسكرية، واتهم قائد وضباط قاعدة جونية البحرية بالانحياز، وقرر أن يوفد العقيد ديب كمال ومعه بعض الضباط لتفتيش الباخرة.

يقول ضابط سابق في الجيش اللبناني، أن حظ العقيد ديب كمال ورفاقه كان يومها سيئاً جداً، فمن لحظة وصولهم إلى جونية لاقوا جواً معادياً، فعلى مدخل القاعدة مجموعات مسلّحة تنتظر إليهم بغضب وقلق، وداخل القاعدة الجو غير طبيعي، فالضباط والجنود المسيحيون متوترون ينتظرون بقلق ما ستسفر عنه عملية التفتيش، حتى بعد صعودهم إلى الخافرة التي ستنقلهم إلى الباخرة لم يشعر العقيد كمال ومن معه بالارتياح، فقد قاد الخافرة رتيب مسيحي وكانت قيادته لها سيئة جداً وقد يكون عن قصد، فوصل الجميع إلى مقصدهم وهم يشعرون بالدوار.

بعد توقف الخافرة إلى جانب باخرة الأسلحة بدأ العقيد ديب كمال صعود السلم لتفتيشها، وكان يشعر بدوار شديد وكاد أن يثقباً.

هنا بدأ الشباب بضرب الماعز التي راحت تصيح بصوت عالٍ ووصل صوتها إلى من يقف في الخافرة البحرية، فلم يكمل صعوده وعاد إلى الخافرة وهو يقول: باخرة مواشي باخرة مواشي.

يشير الضابط السابق إلى أن العقيد ديب كمال لم يكن يستطيع أن يقول غير هذا الكلام فالحجوا ضاغط جداً: هو عند شاطئ كسروان عاصمة المسيحيين في لبنان والشرق، وقبلاته سيدة حريصا ورهبتها، ومعظم رفاقه في الرحلة لا ينتظرون سوى أن يقول هذا الكلام، وعلى مرمى نظره عند الساحل ينتشر مئات الشبان المسلحين الذين لا يريدون أن يسمعوا سوى أن على الباخرة مواشي. قد يكون في قناعته أن في الباخرة شحنة أسلحة، لكنه لا يستطيع إلا أن يقول شحنة مواشي.

عادت البعثة العسكرية إلى الشاطئ وغادرت لتبلغ الرئيس كرامي نتيجة التفتيش، واستمر العمل بتفريغ الباخرة، وأعيدت رؤوس الماعز إلى الشاطئ واستلمها صاحبها وعاد بها إلى جرود كسروان.

يبدو أن الرئيس كرامي لم يقتنع أيضاً بالتقارير الجديدة التي وصلتته، فعقد مساءً في السراي الحكومي مؤتمراً صحافياً شرح فيه ما أسماه قصة باخرة السلاح منذ علم بالأمر وحتى الساعة، ومما قاله إنه طلب من قائد الجيش تفتيش الباخرة فأفاده أنها تحمل مواشي وطحين، لكنه عاد وأرسل بعض الأشخاص الذين يثق بهم لتفتيش السفينة الذين أكدوا له أن الباخرة تحمل شحنة من الأسلحة، وأن هناك مظاهر مريبة ومسلحين بكثافة.

أضاف أنه طلب من قائد الجيش إرسال قوة عسكرية لمصادرة الباخرة، فتلكأ العماد سعيد عن تنفيذ الأوامر، ثم أرسل (قائد الجيش) قوة وعادت دون أن تتمكن من اتمام مهمتها، وتذرع قائد الجيش أن إطلاق نار ومسلحين وحواجز واجهت قوة الجيش ومنعتها من اكمال مهمتها. وحتى اللحظة ما يزال العمل على تفريغ السلاح جارياً و قبالة الباخرة خافرة لسلاح البحرية لا تتدخل. وأنه طلب من النيابة العامة العسكرية إرسال قاضي التحقيق إلى هناك وأيضاً طلب من مدير عام الجمارك إرسال قوة لتسيير الأمور كلها في مجراها القانوني، لكن كل هذه الطلبات لم تنفذ.

تابع أن كل أوامره لم تنفذ وكان هناك قوة أكبر من الشرعية تسير الوضع، ما يفرض عليه كرئيس للحكومة وكوزير للدفاع أن يتخذ الموقف الذي يمليه عليه ضميره، فلن يقبل أن يستمر الوضع على ما هو عليه، خاصة رفض تنفيذ الأوامر التي تصدر باسم المصلحة العامة ولخير الشعب، خاصة من قبل الجيش اللبناني. وختم أن ما جرى يؤكد صوابية موقفه المتحفظ للاحية إنزال الجيش، لأنه يعتبر أن نزول الجيش إلى الشارع لضبط الوضع الأمني سيزنّب عليه مخاطر لم يشأ أن يدخل التجربة بسببها.

بعد انتهاء المؤتمر الصحفي، وصل إلى السراي الحكومي ياسر عرفات يرافقه أبو أياد وأبو حسن سلامة مسؤول أمن منظمة التحرير الفلسطينية واجتمعوا بالرئيس كرامي ثم غادروا جميعاً إلى عرمون، حيث عقد اجتماع شارك فيه المفتي خالد وعدد من القيادات الاسلامية.

في عرمون أدلى المفتي خالد بتصريح أيد فيه موقف الرئيس رشيد كرامي رافضاً عدم تنفيذ الأوامر من قبل قيادة الجيش ومصرأ على مصادرة الباخرة وحمولتها، وأعلن أن المجتمعين رفضوا استقالة رئيس الحكومة الذي ما يزال مصرأ عليها.

وكانت صحيفة النهار نشرت تحقيقاً عن باخرة الأكوامارينا، أشارت فيه إلى أن مراسلها شاهد حازان مسلحان: الأول أسفل كازينو لبنان على طريق جونية القديمة قرب مقهى "الكاليسو" المتهم، والثاني على مفترق طبرجا بيتش لجهة الطريق الداخلية، ولاحظ أن مهمة العناصر المسلحة كانت مراقبة السيارات العابرة وتوقيف الغرباء والاستفسار عن وجهتهم.

ليلاً، أصدر حزب الكتائب اللبنانية أول بيان مفصّل رد فيه على كل ما قيل حول باخرة الأكوامارينا وجاء فيه:

إن حزب الكتائب اللبنانية بعد الاطلاع على تصاريح رئيس الحكومة وبعض القيادات الروحية والسياسية حول موضوع السلاح الذي يصل إلى لبنان يعلن ما يأتي:

١- إن وقف تدفق السلاح على لبنان من أي مصدر كان ولأي جهة كانت غير الدولة اللبنانية، هو مطلب مزمن ما برح حزب الكتائب يلح على المسؤولين لتحقيقه منذ سنوات.

٢- إن الدافع الأساسي لاضطرار الفئات اللبنانية إلى التسلح هو وجود السلاح بكثرة مقلقة لدى جهات ليس للدولة اللبنانية عليها أي سلطة فعلية وشعور هذه الفئات اللبنانية بأنها مكشوفة وبلا أي حماية من الدولة.

٣- من حق كل لبناني اليوم أن يسأل الحكومة وغير الحكومة عن مصدر السلاح الثقيل والخفيف الموجود بكثرة في العاصمة والضواحي وسائر المناطق وعن قواعد الصواريخ ومرابض المدافع التي صبت آلاف القذائف على الأحياء السكنية طوال ستة أشهر.

٤- كما يُسأل عن موقف الحكومة وغير الحكومة عن كميات السلاح التي أنزلتها الزوارق فجر أمس في محلة الكرنتينا (يومها كانت المنظمات الفلسطينية واليسارية ما تزال تسيطر على محلاتي المسلخ والكرنتينا ومدخل العاصمة الشمالي،

وتم تحرير المنطقة مطلع عام ١٩٧٦) وهي جزء من عمليات الانزال الليلية التي تتم على طول الشاطئ وفي بعض المطارات لتغذية الاعتداءات والهجوم من مراكز معينة وليس في سبيل غايات دفاعية ولا أمنية.

٥- إن الكتائب التي تقدّر ما يبذله الرئيس كرامي من جهود في سبيل توفير الأمن والعودة بالبلاد إلى حالتها الطبيعية وتتعاون معه بإخلاص من أجل هذه الغاية، تتمنى عليه أن يعمل على بسط وجود الدولة على كل المناطق اللبنانية، خصوصاً طرابلس وعكار وصيدا والجنوب وراشيا والبقاع وقسم كبير من العاصمة بيروت. وأن يفرض الرقابة المشددة على كل نقاط الحدود لأننا نعلم جميعاً أن وجود الدولة الفعلي تقلص حتى انحصر في جزء من العاصمة وجبل لبنان وبعض الأقضية ذات الغالبية المعينة.

٦- إن مكافحة السلاح ووضع حد له يتمان بخطة شاملة تطبق على الجميع من دون استثناء، فيشعر المواطن بالمساواة التي تعزز ثقته بالدولة وركونه إلى الحماية التي توفرها له. وبكلام أوضح أن رفض استمرار عملية التسلح يجب أن يشمل كل المرافئ اللبنانية على طول الشاطئ الممتد من الناقورة إلى النهر الكبير، وكل المطارات العامة والخاصة، وكل مناطق الحدود الرسمية وغيرها.

٧- إن الكتائب دعت وتدعو بإلحاح شديد إلى ألا يبقى الجيش عاجزاً عن القيام بما يفرضه عليه الواجب أيّاً كانت الأسباب وتجاه أي كان لأن الواجب لا يتجزأ.

٨- ونحن على يقين أن كثيراً من المضاعفات والنكبات ما كانت لتحصل لولا الخطة التي اعتمدت لشل الجيش ومنعه معنوياً ومادياً من القيام بواجبه في الدفاع عن الوطن وحماية الشعب واناذا الأرواح والمؤسسات والممتلكات.

٩- ونلفت إلى أن الاستمرار في التشكيك في الجيش والاستعداد عليه والتهجم على عناصره وحصر استعماله في حالات جانبية ولأغراض فتوية سيؤدي إلى مزيد من الاساءة إليه وإلى الوطن.

١٠- كنا نصارح من يعينهم الأمر بأن اللبناني يجتاز اليوم مرحلة من الشك والحذر لا تمكن معالجتها إلا بالثقة المتبادلة وتوطيد الأمن وتأمين سيادة الدولة وضمن الحريات والسلامة العامة والملكية الخاصة بكل تفاصيلها.

١١- كما أن التصريحات الاستفزازية والدعوات السافرة إلى التدخل ضد فئات لبنانية واستمرار تدفق المساعدات من أموال ومعدات على فئات أخرى، والتهديدات العلنية الموجهة يومياً من مصادر لبنانية وغير لبنانية ومن تجمعات مرتبطة بالخارج، كل ذلك يضاعف الشكوك ويبعث على القلق ويدعو إلى الحذر ويشكل تحريضاً مباشراً على أخذ الحيطة لمواجهة الخطر بكل الوسائل والتحسب لكل الاحتمالات.

١٢- إن الكتائب اللبنانية تؤيد الحكومة ورئيسها في كل مبادرة أمنية يتخذونها ولا تفوت أي فرصة للتعاون مع جميع المخلصين من دون استثناء واناذا الوطن من محنته والعودة بالبلاد إلى أجواء الصفاء والاخاء.

ميدانياً، استمر طوال الليل تفريغ السلاح دون التوقف لحظة واحدة، فيما مئات المقاتلين عند الشاطئ ينتظرون بقلق أي عملية مداهمة قد تتعرض لها الباخرة.

صباح ٨ تشرين الثاني استمر الرئيس كرامي في تصعيده، فغادر بيروت إلى منزله في صوفر معلناً اعتكافه، ما أدى إلى إلغاء جلسة مجلس الوزراء الخاصة التي كانت مخصصة لدرس الأزمات الناشئة عن الحوادث الأخيرة.

بعد وصوله إلى صوفر أدلى رئيس الحكومة بتصريح أعلن فيه أن موعد الجلسة سيبقى معلقاً إلى وقت آخر بسبب بعض العقبات السياسية التي يقتضي تذليلها قبل الدخول في أي بحث آخر، ومن أبرز هذه العقبات قضية باخرة السلاح وذيولها.

ظهراً، وصل إلى صوفر الرئيس صائب سلام والعميد ريمون اده وعقدوا اجتماعاً خصص لبحث قضية باخرة الأسلحة، وبعد الاجتماع أدلى العميد ريمون اده بتصريح نصح فيه الرئيس كرامي بالاستقالة، فيما أعلن الرئيس سلام أن التحالف الثلاثي الذي يضمه مع الرئيس كرامي والعميد اده ترك خيار الاستقالة أو الاعتكاف للرئيس كرامي في ضوء ما يستجد من تطورات سلبية كانت أم ايجابية.

حاول بعض الوزراء والنواب من بينهم الوزير غسان تويني والنائبين خاتيشك بابكيان ورينيه معوض الدخول على خط الوساطة، فالتقوا الرئيس شمعون والشيخ بيار الجميل طارحين أن الهدف الذي تسعى إليه القوى اليسارية هو إحراج رئيس الحكومة لإخراجه وبالتالي إظهاره أنه مثله مثل الآخرين، وأن أوامره لا تنفذ وعندها يترتب عليه الاستقالة، فالهدف إنقاذ الرئيس كرامي من هذه الورطة وإمكان إيجاد تسوية ترضي الطرفين. فيما أكدوا للرئيس كرامي أنه ليس من العدل منع السلاح عن المسيحيين الخائفين على وجودهم فيما المنظمات الفلسطينية التي شرع لها اتفاق القاهرة التسلح توزعه على الحلفاء واليساريين، وقدّموا للرئيس الحكومة لائحة طويلة بالتعهدات التي يقوم بها الفلسطينيون والمقاتلون اليساريون على المسيحيين العزل.

عصراً، عقدت قمة عرمون اجتماعاً خصص لبحث ما أسماه المجتمعون تداعيات باخرة السلاح، وخلال الاجتماع أجرى المفتي خالد اتصالاً جديداً بالبطريرك خريش أطلعه خلاله على النتائج السلبية التي قد تسفر عنها نتائج إفراغ شحنة الأسلحة طالباً من البطريركية المارونية اتخاذ موقف.

بعد الاتصال دعا البطريرك خريش البطارقة والمطارنة الكاثوليك إلى اجتماع عاجل في بركي شارك فيه من استطاع الوصول، جرت خلاله مناقشة صريحة للوضع الراهن، وفي نهاية الاجتماع صدر بيان دعا إلى إلقاء السلاح نهائياً واستئناف الحوار البناء بصدق وإخلاص، وطالب الدولة بممارسة سلطتها على كل الفرقاء وفي كل أنحاء لبنان لتطويق ذبول الكارثة.

ثم وصل الشيخ بيار الجميل وعقد اجتماعاً مطولاً مع البطريرك خريش خرج بعده وأدلى بتصريح أعلن فيه أن البحث تناول الوضع الراهن وأكد أنه يعمل كل جهده للمحافظة على الهدوء. وفيما خص باخرة الأكوامارينا استغرب رئيس الكتائب مجدداً الضجة التي قامت وتساءل لماذا لم تقم هذه الضجة عندما أفرغت بواخر الأسلحة حمولتها بوضح النهار وأمام أعين الجميع في صيدا والزهراني والكرنتينا، ووصف الرئيس كرامي بأنه رجل أخلاق وسياسة ويعرف أن العدل أساس الملك ودعاه إلى تطبيق هذا العدل على الجميع.

أما الرئيس شمعون فكان أكثر صراحة، فأدلى مساءً بتصريح قال فيه أنها ليست باخرة السلاح الأولى التي تصل إلى لبنان، فقد وصلت شحنات من الأسلحة إلى صيدا وطرابلس، وتساءل كيف يرى رئيس الحكومة باخرة الأكوامارينا ولا يرى باقي السفن والبواخر؟

تصريحا الرئيس شمعون والشيخ بيار الجميل أزمّا الوضع أكثر فأكثر، فالرئيس كرامي الذي كان يجتمع مع بعض الوزراء في محاولة لإيجاد حل للأزمة، ولم يكن صدر تصريح الرئيس شمعون، أعلن بعد سماعه التصريح تصعيد اعتكافه، وبدأ يتحاشى الاتصالات الرسمية وإعطاء التعليمات، وكذلك المواعيد، وحتى تلك ذات الطابع الملح.

كل هذا التصعيد السياسي لم يوقف العمل على تفريغ السلاح لحظة واحدة، بل تم تكثيف عمليات التفريغ، خاصة وأنه لم يعد في الباخرة سوى كمية قليلة من الصناديق.

مع أول ساعات فجر ٩ تشرين الثاني تم الانتهاء من تفريغ باخرة السلاح، التي أقلعت باتجاه المياه الدولية، فيما دخلت الباخرة الصغيرة إلى مرفأ الأكوامارينا لإفراغ حمولتها.

أما الرئيس كرامي فقطع كل ما قيل حول اعتكافه في صوفر وأعلن أنه أراد فرصة للتأمل في وضع الدولة وأجهزتها، خصوصاً بعدما كشفت حادثة باخرة السلاح أن هناك خللاً في الدولة يمنعها من ممارسة دورها ويشل بالتالي حركة أجهزتها، وأكد أنه في صدد إعادة النظر في أوضاع الدولة وقدراتها لمعالجة كل هذه القضايا ورسم الخطة اللازمة للنهوض بالبلاد.

وكان للزعيم كمال جنبلاط موقفاً تصعيدياً، فبعد اجتماع الحزب التقدمي الاشتراكي أدلى بتصريح جاء فيه: إن باخرة الأسلحة في منطقة الأكوامارينا في جونية، قد أفرغت حمولتها وبينها ٢٠ مدفعاً عيار ١٢٠ ملم، و١٧ مدفعاً عيار ٨٢ ملم، و٣٧ ألف قنبلة هاون. وأنهم استوردوا قنابل من جديد ليقصفوا بها أحياء الوطنيين وبيوت المسلمين. وأعلن أن النية سيئة جداً لدى الطرف الآخر، وأصحاب صفقة الأسلحة هم طوني فرنجية وما يرمز إليه، وحزب الوطنيين الأحرار، وزمرة الرهبانيات أي تنظيم شربل قسيس وجماعته. وكان اللافت في تصريحه تحييد حزب الكتائب وعدم اتهامه بالمشاركة في صفقة الأسلحة.

رغم التصعيد السياسي الذي رافق إفراغ باخرة الأكوامارينا، عرفت البلاد انفراجاً ملحوظاً، فضلاً عن أن لجنة التنسيق العليا التي حاول البعض على أثر حادث الباخرة إلقاء الشك في إمكان استمرارها في ظل الاعتكاف، استمرت اجتماعاتها مفتوحة في مقر المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، وعقدت عدة اجتماعات برئاسة مدير عام قوى الأمن الداخلي عالجت خلالها عدة أحداث أمنية طارئة، خاصة بعض عمليات الخطف.

مساءً، وبعد أن تبلغ الجميع أن باخرة السلاح غادرت الشواطئ اللبنانية، بدأ البحث الجدي بتهئية الوضع، وأدلى الرئيس كرامي بتصريح شدد فيه على تطبيق القانون على الجميع ومكافحة السلاح أينما وجد، وأضاف أن التسلح لا يمكن أن يكون العلاج لوضع البلد.

تصريح رئيس الحكومة فسّر المراقبون بأنه الخطوة الأولى لتبريد الأجواء، خاصة وأن البلاد تنتظر زيارة المبعوث البابوي الكاردينال برتولي، وفسّر البعض محاولة اعتكاف رئيس الحكومة وعدم انعقاد مجلس الوزراء بأن الأجواء لم تكن مهياة بعد وكان يخشى أن تعكر ذيول حادثة الباخرة الصفاء السياسي المطلوب للبحث في خطة مواجهة ما بعد الحوادث.

ليلاً نشطت الاتصالات بين قصر بعبدا ومقر رئيس الحكومة في صوفر وشارك فيها الوزراء: الرئيس عادل عسيران والأمير مجيد ارسلان وغسان تويني وبعض النواب لا سيما النواب خاتيشك بابكيان ورينيه معوض وبطرس حرب، تركزت على التمهيد لعقد جلسة قريبة لمجلس الوزراء.

ظهر ١٠ تشرين الثاني غادر جميع المقاتلين ساحل كسروان، وتوجه معظمهم إلى قراهم والأديرة والمستودعات التي وضعت فيها الأسلحة والذخائر وبدأوا العمل على فرز وتوضيب الصناديق.

سياسياً، لوحظ عدم التحدث في قضية الباخرة مباشرة، فبعد اجتماع عقدته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقادة الأحزاب الوطنية صدر بيان لم يتطرق إلى باخرة الأكوامارينا، بل هاجم الشعبة الثانية في الجيش اللبناني ورئيسها العقيد جول البستاني، واتهموا الشعبة بممارسة لعبة التخريب والدمار، وأنها هي الفريق الثالث وهي وراء كل الحوادث التي شهدتها لبنان منذ محاولة اغتيال معروف سعد في شباط الماضي، واتهمها البيان الشعبة الثانية بتسليح المقاتلين الانعزاليين وتحريض الرهبان وتخويفهم ودفعهم إلى فتح الأديرة وتحويلها إلى ترسانات للسلاح ومراكز للتدريب.

أما الرئيس كرامي فاستقبل قبل الظهر في صوفر الامام موسى الصدر الذي أعلن أن هذا الأسبوع سيكون الأسبوع الحاسم في الأزمة اللبنانية، فيما غادر رئيس الحكومة إلى السراي الحكومي للتحضير لزيارة المبعوث البابوي منهياً اعتكافه.

انتهت قصة باخرة السلاح التي عرفت ببخارة الأكوامارينا، وانشغل المسؤولون والمواطنون بتطور الأوضاع الأمنية التي راحت تتدهور يوماً بعد يوم، وعنف المعارك على جميع الجبهات واستعملت فيها مختلف أنواع الأسلحة، ولعب السلاح الذي أحضرته باخرة الأكوامارينا دوراً هاماً في الدفاع عن القرى والبلدات المسيحية.

أمنت باخرة الأكوامارينا صمود الجبهات حتى شهر آذار ١٩٧٦ حين بدأت الذخائر بالنفاذ، ولم يتمكن أي من التجار من عقد صفقة جديدة، فقد سدت جميع الطرق في وجههم.

أصبح أمام الجبهة اللبنانية حل أصعب من الآخر: الاستسلام أو التواصل مع الشيطان.

ليل ٢٧ آذار ١٩٧٦ ركب الأستاذ جوزف أبو خليل الزورق ووجهته ميناء حيفا في أول اتصال ما بين الجبهة اللبنانية واسرائيل، وكان الهدف: السلاح والذخائر.

لاقى الأستاذ أبو خليل استقبلاً حاراً: كنا ناطرينكم.

رد عليهم: جينا والسكين على رقبتنا هلق ما فيي أوعدكم بشي بدنا نعيش لاحقاً نبحت كل الأمور.

قالوا له: لن تسقط مناطقكم

فيما الأستاذ أبو خليل ما زال في اسرائيل كانت البواخر الاسرائيلية تقف قبالة شاطئ كسروان وبدأت افراغ الأسلحة والذخائر

من أخبار الباخرة:

١- من كان متواجداً خلال تفريغ شحنة الأسلحة؟

سؤال طرح على مسؤول عسكري سابق بقي طوال فترة تفريغ الشحنة في الأكوامارينا، فأجاب: طبعاً الرئيس شمعون والشيخ بيار الجميل لم يحضرا إلى الأكوامارينا، حتى الشيخ بشير الجميل لم أشاهده، لكنه كان يتصل بمعدل مرة كل ساعة لمعرفة الوضع، ولتوجيه الشاحنات إلى أماكن محددة. كما اتصل الشيخ أمين الجميل عدة مرات بهدف توجيه بعض الشاحنات. داني شمعون زار الأكوامارينا أكثر من مرة، وكان ينسّق سير معظم الشاحنات، وكذلك الأبّاتي شربل قسيس كان يتردد يومياً تقريباً، ودائماً كان يتواجد بعض الرهبان الذين كانوا يحضرون وهم محمّلون بالمأكّل والحلويات والمرطبات التي يوزعونها على المقاتلين والعمال، كما حضر النائب طوني فرنجية عدة مرات، وأيضاً الأب سمعان الدويهي وهنري صفيّر وسليم كرم، وشاهدت عدة نواب مسيحيين وقادة تنظيمات مسيحية يأتون ويأخذون كميات من الأسلحة إلى مناطقهم المهددة من قبل الفلسطينيين، أما النائب جبران طوق وباقي أعضاء لجنة التسلح فنادرأ ما تركوا الأكوامارينا، كما حضر بعض ضباط الجيش اللبناني ولكن بصورة سرية خاصة في الليل لمعرفة المراحل التي قطعتها عملية التفريغ.

٢- كيف افترض أمر الباخرة؟

رد المسؤول العسكري السابق: لم يكن هناك من مجال لإبقاء الأمر سرياً، فالباخرة كبيرة جداً ووقوفها لنحو عشرة أيام قبالة الشاطئ سيلفت الانتباه، ومن ثم حركة الزوارق التي تغادر موانئ ساحل كسروان إلى الباخرة بصورة شبه مستمرة، ومغادرة مرفأ الأكوامارينا أكثر من ٣٠ - ٤٠ شاحنة يومياً محملة بالأسلحة ترافقها سيارات تقل مسلحين، إضافة إلى مشاركة مئات العمال والمقاتلين في نقل الصناديق وحماية عملية التفريغ. كل هذا لا يمكن أن يبقى الأمر سرياً. ومن ثم كان معظم المشاركين ينقلون إلى أهلهم ومعارفهم أخبار الباخرة لزيادة المعنويات لدى الشعب المسيحي.

٣- لماذا انتظر الرئيس كرامي عدة أيام حتى فضح الباخرة؟

على هذا السؤال رد قيادي مسيحي قائلاً: كان الرئيس كرامي يعرف بأمر الباخرة من أول أو ثاني يوم رست فيه قبالة شاطئ الأكوامارينا ولم يكن يريد فضحها، ولكن ياسر عرفات وقادة الأحزاب اليسارية حشروه كثيراً ولم يعد يستطيع السكوت. ولتأكيد كلامه يخبر القيادي المسيحي أنه سنة ١٩٨٥ زار الرئيس كرامي العاصمة الفرنسية، وأقام على شرفه السفير اللبناني الأمير فاروق أبي المم حفل استقبال دعا اليه القيادات والشخصيات اللبنانية المتواجدة يومها في باريس.

خلال الحفل، التقى الرئيس كرامي بالراهب اللبناني لعب دوراً مهماً خلال تفريغ الباخرة، وعندما عرّف الأمير أبي المم الرئيس كرامي بالراهب، شعر الراهب أن اسمه عنا شيئاً لرئيس الحكومة، فقال له: "اسمي ذكرك بقضية باخرة الأكوامارينا"، فأبدى الرئيس كرامي موافقته.

هنا دار حديث بين الرئيس كرامي والراهب اللبناني حول الحرب اللبنانية وقضية التسليح، ومما قاله الراهب للرئيس كرامي: "دولة الرئيس كنا مهددين وندافع عن وجودنا وأرضنا، ولم يكن لنا خيار آخر، فالاستسلام ممنوع ورمينا في البحر غير وارد ما دام يوجد مقاتل واحد، فلم يكن لنا من مجال سوى أن نتسلح". فرد عليه الرئيس كرامي: لم يكن أحد يريد رميكم في البحر والبلد ما بيسوى من دونكم.

خلال الحديث استشف الراهب اللبناني من الرئيس كرامي أنه كان يعرف بأمر الباخرة ولزم الصمت عدة أيام، لأنه كان يعلم أن جميع منافذ البلاد البرية والبحرية مشرّعة لمختلف شحنات الأسلحة، ويوم فجر القضية ما عاد يستطيع السكوت، خاصة وأنه رئيس للحكومة وسكوته أصبح يفسر وكأنه مشاركة في العملية.

تبقى حاشية صغيرة رواها لي ضابط سابق وتمنى أن أذكرها، وهي أن الجميع يركّز على عمليات التسليح التي بدأتها الأحزاب المسيحية بعد أحداث شهر أيار عام ١٩٧٣ وفات معظم الذين يؤرخون لتلك الحقبة أن تسليح الأحزاب المسيحية بوشر به منذ عام ١٩٦٩، وقد لعب يومها قائد الجيش العماد جان نجيم دوراً مهماً في تسليح وتدريب الأحزاب المسيحية، ويتذكر الضابط السابق أنه عام ١٩٦٩ أو في العام الذي يليه وصلت إلى مرفأ جونية بطريقة سرية شحنة من الأسلحة الخفيفة مصدرها دولة النروج سعى بإحضارها تاجر من آل فرنسيس، وكان العماد نجيم أرسله مع ضابط موضع ثقة لفحص البنادق وشرائها، وقد سددت ثمنها الرهينة اللبنانية ووزعت على الأحزاب والقيادات المسيحية، ويختم الضابط السابق أنه لم يقتنع يوماً أن حادث الطوافة الذي تعرض له العماد نجيم عند جبل أيطو وأدى لاستشهاده كان حادثاً قضاءً وقدر، بل يجزم أنه كان حادثاً مدبراً من أهم أسبابه قضية تسليح الأحزاب المسيحية، ويستغرب الضابط السابق كيف أنه لم يفتح يومها تحقيق جدي بظروف الحادث وتم لفلفة القضية.

هذا كان بعض ما نقلته وسائل الاعلام والكتب وبعض ما رواه من عايش قضية باخرة الأكوامارينا، نقلتها كما وصلت لي، على أمل أن يصلني أي تصحيح أو اضافة.

المصادر:

- الصحف المحلية: النهار، الأنوار، العمل، السفير، لسان الحال.
- نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل.
- فريد الخازن، تفكك أوصال الدولة اللبنانية.
- أنطوان جبرائيل طوق، بشري خلال الحرب اللبنانية.
- القوى النظامية الكتائبية، مؤصل الجذور ومفصل الوقائع.
- أنطوان خويري، حوادث لبنان، الجزء الأول.
- لقاءات واتصالات شخصية مع: رهبان وقادة سياسيين وضباط ورتباء متقاعدين ومسؤولين عسكريين ومقاتلين سابقين في أحزاب الجبهة اللبنانية.
- من قصص توزيع السلاح

عندما وصلت باخرة الأكوامارينا في تشرين الثاني من العام ١٩٧٥ وبدأ توزيع السلاح على الأحزاب والبلدات المسيحية، لا سيما عند أطراف الوطن من أجل دعم صمودهم: كان ما يزال للدولة حضورها وإن بنسب متفاوتة ما بين المناطق، فكان هناك صعوبة نوعاً ما في إيصال شاحنات الأسلحة إلى القرى، لا سيما تأمين مرورها على الحواجز العسكرية وفي المدن المسيطر عليها من قبل المنظمات الفلسطينية.

من أخبار توزيع السلاح:

١ - انطلقت من الأكوامارينا شاحنة محملة بالأسلحة ووجهتها القبيات، وكان عليها أن تعبر حاجز الجيش عند جسر المدفون، وفي مثل هذه الحالات كان مرافقي الشاحنة ينتظرون دوام حراسة رتباء وجنود مضموني الولاء فيسهلون عبورهم دون تفتيش.

دائماً كان يسبق شاحنة الأسلحة سيارة مهمتها استكشاف الطريق، وصودف أن الجندي الذي كان سيؤمن يومها عبور الشاحنة عند جسر المدفون ولسبب ما تأخرت نوبة حراسته، فتوقفت في محلة المصلوخ في فغال على بعد قرابة ٧٠٠ متر عن الحاجز في انتظار تبديل الحرس.

فيما الشاحنة متوقفة وسيارة الاستكشاف تتحرك وصل الأب سمعان الدويهي في طريقه إلى زغرتا وكان في الأكوامارينا فعرف الشاحنة فتوقف يستفسر عن سبب التوقف فأخبروه أن الجندي الذي سيؤمن عبورهم لم يتسلم مركزه بعد، والوقت يدهم والمسافة إلى عكار طويلة.

رد الأب سمعان الدويهي: ٣ دقائق وبتمشوا أنا ناظركم على الحاجز ويلّي بيقدّر يوقف الشاحنة ما يتأخر.

انطلق الأب سمعان الدويهي باتجاه الحاجز وصندوق سيارته ممتلئ بالأسلحة والذخائر، ولكن من يملك الجرأة على تفتيش سيارته؟

وصل إلى الحاجز وتوقف ونزل فتحلق من حوله الجنود والمدنيون المتواجدين في المحل المجاور، وما هي إلا دقائق حتى شاهد الشاحنة تقترب من الحاجز فصرخ بالجميع: ليكوا الزيتون شوفوا الزيتون الكل يطلعوا بالزيتون.

التفت الجميع باتجاه بساتين الزيتون، فيما محسن البابا الدويهي مرافق الأب سمعان يقف أمام عنصر الحرس ويصرخ للشاحنة: يله يسر حالك يسر حالك الله معك.

ومن يقود الشاحنة سائق عتيق مجرب راح ينهب الأرض نهباً يسابق الثواني ليعبر الحاجز.

بعد عبور الشاحنة شكر الأب سمعان الدويهي الموجودين شاداً على يد الضابط الذي يبدو أنه أحس بشيء ما حصل، لكنه لم يرغب بفتح أي موضوع مع الأب سمعان الدويهي.

وهكذا عبرت الشاحنة جسر المدفون بفضل الأب سمعان الدويهي وأكملت طريقها الى عكار.

٢ - كان المطلوب إيصال شاحنة الى البقاع الشمالي وعليها أن تعبر حاجز للجيش كان الضابط المسؤول عنه من قرية معظم شبابها متواجدين عند شاطئ كسروان، لكن الجميع أكدوا: ما ييسهل طريق الشاحنة.

تكفل أحد الرهبان بإقناعه، ورغم كل التبريرات التي قدمها رفض الضابط التعاون مصراً " على توقيف الشاحنة، فما كان من الراهب الا أن قال له بتحد: ليك يا أبني الشاحنة بدها بكرة تقطع بها الوقت وانت بدك تقطعها

عاد الراهب غاضباً"، وأتى من يقول له أن أشقاء الضابط وأولاد أعمامه وأخواله عند الأكوامارينا.

في الوقت المحدد وصلت الشاحنة الى الحاجز والضابط واقف ينتظرها ليوقفها.

التفت فشاهد شقيقه وابن عمه يجلسان الى جانب السائق.

قال لاحقاً: "مرقت علي ثواني جنيت شو بعمل؟ إذا وقفت الشاحنة بعد بقدر فوت على الضيعة؟ والله بيبي بيقتلني.

بطريقة لا شعورية أوماً للشاحنة أن تتابع طريقها فأكملت سيرها.

لم يمض أيام قليلة حتى تعرض هذا الضابط للإهانة من قبل الفلسطينيين وأصبح من أشرس المسؤولين العسكريين الذين قادوا الجبهات.